

الحراك الشعبي وأثره على النسق الأمني في الجزائر

The popular movement and its impact on
the security system in Algeria¹ ط.د. / بشينية عبد الغاني Bechinia Abdelghani¹ جامعة الجزائر 2 (أبو القاسم سعد الله)² أ.د. / رميتة أحمد، Pr.Remita Ahmed² جامعة الجزائر 2 (أبو القاسم سعد الله)

abdelghani.bechinia@univ-alger2.dz

المؤلف المرسل: ط.د. / بشينية عبد الغاني

تاريخ النشر: 2025 / 06 / 04

تاريخ القبول: 2025 / 04 / 15

تاريخ الاستلام: 2025 / 02 / 04

الملخص: شهدت الجزائر منذ الاستقلال، عدة حركات اجتماعية احتجاجية، كان أبرزها انتفاضة 05 أكتوبر 1988، واحتجاجات جانفي 2011 والحراك الشعبي في 22 فيفري 2019، الذي عبر عن مطالب المجتمع في التغيير والانتقال الديمقراطي السلمي للسلطة، وقد رافق الجيش الوطني الشعبي المسيرات السلمية للجزائريين ونحاز لمطالب المحتجين المشروعة.

لقد كان للحراك الشعبي أثر على النسق الأمني، من حيث القدرة على التحكم في الحشود الغاضبة، وتنظيمها أمنيا خلال المسيرات، وضمان عدم اعتداء المحتجين على الممتلكات العامة والخاصة، مع الحفاظ على الأمن المجتمعي من الاختراق الأجنبي، من بعض العناصر الخارجية، التي حاولت استهداف المحتجين في أرواحهم، وزعزعة الأمن الداخلي للبلاد لنشر الفوضى والعنف، باستعمال الأخبار الكاذبة وبثها عبر منصات التواصل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاجتماعية، الاحتجاج، الحراك الشعبي، الجيش الوطني الشعبي، النسق الأمني.

Abstract:

Since independence, Alegria has witnessed several social protest movements, the most prominent of which were the uprising of October 5, 1988, the January 2011 protests, and the popular movement on February 22, 2019, which expressed society's demands for change and a peaceful democratic transition of power. The People's National Army accompanied the peaceful marches of the Algerians and sided with the demands of the protesters. Legitimate.

The popular movement has had an impact on the security system, in terms of the ability to control angry crowds, organize them security during marches, and ensure that protesters do not attack public and private property, while preserving societal security from foreign penetration, from some external elements, who tried to target the protesters. In their lives, and destabilizing the country's internal security to spread chaos and violence, using fake news and broadcasting it through social media platforms.

Keywords: Social movements, protest, popular movement, People's National Army, security system.

1. مقدمة:

شهد المجتمع الجزائري عديد التغيرات الاجتماعية التي أثرت على سيرورته التاريخية، نتيجة عدة عوامل منها الاحتلال الأجنبي، آخره الفرنسي، الذي عمل على طمس الهوية وتفكيك المجتمع والدولة، حيث واجهه المجتمع بعدة حركات اجتماعية مقاومة منذ سنة 1830 حتى سنة 1962، وقد عرفت تلك المقاومات، بأنها حركات اجتماعية ضد المشروع الكولونيالي، حيث عبرت عن وعي مجتمعي وحس وطني. كان الوضع الاجتماعي الاقتصادي للدولة والمجتمع غداة الاستقلال، صعبا بفعل مخلفات الحرب والمآسي التي تركتها، ما جعل معالجة الدولة لتلك المخلفات وإصلاحها، أمرا ضروريا، للنهوض بجميع القطاعات لتأدية وظائفها الحيوية، وبعد سنوات من الاستقلال، تبين أن ذلك لم يكن كافيا أمام نمو

المجتمع وتعدد مطالبه، لتتوتر العلاقة بين الدولة والمجتمع، بسبب فشل العقد الاجتماعي، حيث ظهرت عديد الحركات الاجتماعية الاحتجاجية: عمالية، ثقافية، دينية، طلابية...، وكان جيل الشباب الفاعل الرئيسي فيها، لاسيما انتفاضة 05 أكتوبر 1988.

شهدت الدولة والمجتمع خلال عقد التسعينات عنفا اجتماعيا مسلحا وسم بظاهرة "الإرهاب الإسلامي"، راح ضحيته آلاف المواطنين، وقد كان للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية دورا حيويا وفاعلا في توقيف العنف المسلح، كما شهدت الجزائر عديد الاحتجاجات المطالبة لمختلف الحركات الاجتماعية، حتى اندلاع الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019، الذي عبر عن مطالب المجتمع في التغيير والانتقال الديمقراطي السلمي للسلطة، وعلى ذروة الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، التي وسمت الأوضاع في الجزائر لعدة عقود، كما رافق الجيش الوطني الشعبي المسيرات الشعبية للجزائريين وانحاز لمطالب المحتجين المشروعة.

بناءً على ذلك، سنتناول الحراك الشعبي في الجزائر، بالدراسة كأ نموذج للفعل الاحتجاجي الجماعي، وهو ما يقودنا للبحث في موقف المؤسسة العسكرية خلال أشهر الحراك حتى إجراء الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019، لذلك تتجلى أهمية الدراسة في:

- تحديد عوامل اندلاع الحراك الشعبي في الجزائر وخصائصه.
 - التعرف على موقف المؤسسة العسكرية من الحراك الشعبي وأثره على النسق الأمني في الجزائر.
 - الإشارة إلى أثر تعزيز الصورة الذهنية للمؤسسة العسكرية خلال الحراك الشعبي لدى المواطنين.
- انطلاقا من هذه الأهداف المرجوة، فإننا نطرح إشكالية دراستنا كالأتي: "ما هو موقف المؤسسة العسكرية من الحراك الشعبي في الجزائر، وما مدى تأثيره على النسق الأمني؟"

ومن خلال هذه الإشكالية، نطرح الأسئلة التالية:

- هل يعد الحراك الشعبي، تطورا نوعيا لنضال الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر ؟

- هل ساهمت المؤسسة العسكرية في حماية الحراك الشعبي، وساندت مطالب التغيير التي رفعها المحتجون؟
- هل اتخذ الحراك الشعبي في الجزائر، من الجيش الوطني الشعبي، رمزا لتقوية مطالبه وتعزيز حضوره في الشارع؟

وللإجابة على هذه الأسئلة الفرعية، فإننا نقترح الفرضيات التالية:

- يعد الحراك الشعبي تطوراً نوعياً في نضال الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر، باستغلاله للفرصة السياسية ونقص تمثيل المجتمع المدني، ما دفع الجزائريين لرفع مطالبهم المتعددة بالاحتجاج.
- ساهمت المؤسسة العسكرية منذ بداية الحراك الشعبي في حمايته ومساندة المطالب الشعبية للمتظاهرين.
- ساهمت الصورة الرمزية للجيش الوطني الشعبي، في تعزيز الحراك الشعبي وتقوية حضوره لنيل المطالب المشروعة.

نعتمد في مقالنا هذا، على المنهج الوصفي التحليلي، لسبر عوامل اندلاع الحراك الشعبي في الجزائر، وتحديد موقف المؤسسة العسكرية منه، وتبيين أثره على النسق الأمني، وعمق الصورة الذهنية والرمزية التي تمتع بها الجيش الوطني الشعبي لدى جمهور الفاعلين الاجتماعيين المحتجين. جاءت الدراسة ضمن محورين أساسيين، نتناول في المحور الأول، المقاربة السوسيولوجية للحراك الشعبي، من خلال تحديد مفهومه، ثم الإشارة لعوامل اندلاعه والخصائص التي تميز بها، أما المحور الثاني فسنتناول فيه موقف المؤسسة العسكرية من الحراك الشعبي، وأثره على النسق الأمني في الجزائر، ومدى الرمزية التي تمتعت بها المؤسسة وكيفية مساندتها لمطالب المحتجين.

2. المقاربة السوسيولوجية للحراك الشعبي

1.2 مفهوم الحراك الشعبي:

يعرف الحراك على أنه كلمة مشتقة من الحركة، أي "حالة ضد السكون والثبات"¹، وإن ارتبطت هذه الحركة بنشاط إنساني، تسمى حركة شعبية، أي هي سلسلة من الأفعال التي يمارسها الأفراد بغية تحقيق هدف أو أهداف يناضلون من أجلها عبر وسائل مختلفة، في صيغة نشاط اجتماعي إصلاحي²، من جهة

أخرى، فقد أثار مفهوم الحراك الشعبي، جدلا كبيرا بين مختلف الباحثين، لتباين وجهات النظر حول تعريفه.³

يدل هذا النضال المستمر في الحركة، على حراك شعبي، هدفه التنقل من الرتبة التي تصيب المجتمعات في عدة مجالات، من خلال الحراك الشعبي المبني على خلفيات سياسية، باستغلال موارد المجتمع المختلفة، وصولا للتغيير السلمي⁴، للأوضاع التي يعيشها الفاعلون الاجتماعيون. وهو يعني كذلك، الاحتجاج والنضال لتغيير الأوضاع السائدة داخل المجتمع⁵، وهو ما دأبت عليه الحركات الاحتجاجية في نضالها من أجل نيل مطالبها، والتي تعد مرادف لمفهوم الحراك، بالنظر لتعدد أنواعها.⁶

على ضوء هذا التحديد المفاهيمي، فإن الحراك الشعبي في الجزائر قد ضم جميع فئات المجتمع الجزائري من البطالين والمتقنين والتجار والمهنيين والأطباء والحرفيين والنساء والأطفال والشيخوخ، لإحداث التغيير الذي طالبت به جميع الفئات الاجتماعية لاسيما الفئات الواسعة في المجتمع (البطالين، محدودي التعليم، المرأة، الطلبة...).

2.2 علاقة الحراك الشعبي بالحركات الاجتماعية:

تعرف الحركات الاجتماعية على أنها تلك الجهود التي يتم تنظيمها من طرف فاعلين يمثلون فئات اجتماعية تفتقد التمثيل الرسمي داخل المجتمع، بهدف تغيير الأنساق المجتمعية السائدة وفق برنامج وقيم الحركة⁷، والتي تضم مجموعة من الأفراد تربطهم معتقدات معينة⁸، بهذا المعنى، يستعمل مفهوم الحركات الاجتماعية في القدرة على ابتكار وتحديد الفعل الاحتجاجي والحركة داخل المجتمع⁹، كما يشير المصطلح إلى مجموع الجهود التي تبذلها الحركة من خلال مناضليها لتحقيق هدف معين أو تغيير أو تدعيم موقف اجتماعي سائد.¹⁰

يدل الاختلاف بين الباحثين لضبط مفهوم الحراك، على تنوع خصائص الحركات الاجتماعية، وردة فعل الفاعلين عن وجود اختلالات في أنساق المجتمع.¹¹

تشير هذه التعريفات، إلى أن مفهوم الحركات الاجتماعية يركز على الجهد الجماعي أو تعبئة الأفراد من أجل تغيير أو تحريك المجتمع من حالة إلى أخرى، بهدف وضع نظام جديد وفق مصالح ومطالب الحركة، في إطار من التفاعل بين أفرادها، وهو ما يميز هويتها عن هويات الحركات الأخرى، ويتوافق بهذا المعنى، مفهوم الحركات الاجتماعية مع مفهوم الحراك الشعبي، من حيث تعبئة الفاعلين الاجتماعيين وتجنيدهم ضمن حركة جماعية لتحقيق الأهداف التي ناضلوا من أجلها لإحداث عملية التغيير، باستعمال الوسائل المتاحة.

3.2 الاقتراب المفاهيمي للحراك الشعبي: تقترب عدة مفاهيم في دلالتها ومعانيها من الحراك الشعبي ولعل أهمها:

أ. الاعتصام:

هو نوع من الفعل والممارسة الاحتجاجية، يشارك فيه مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين، باحتلال فضاء معين غير عنيف، وبأشكال احتجاجية مختلفة، بهدف تحقيق مطالب اجتماعية، اقتصادية وسياسية غالبا، ويؤدي الاعتصام، إلى تعطيل نشاط الجهة المستهدفة عبر منعها من العمل.¹²

وقد نفذ الجزائريون خلال نشاطهم النضالي في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في العقود الماضية، عدة اعتصامات، ومن كل الفئات المجتمعية والعمرية (أطباء، محامون، بطلون، فلاحون، متقاعدون، طلبة جامعيون...)، لاسيما خلال فترة الحراك الشعبي، أين شكل الاعتصام أمام البريد المركزي وفي الساحات وغيرها، ذخيرة للفعل الاحتجاجي أيام الجمعة والأحد والثلاثاء، لذلك، يلائم الاعتصام عدة فئات اجتماعية ويسمح لها بالتعبير عن اتجاهاتها السياسية المختلفة.¹³

ب. الانتفاضة:

هي نوع من السلوكات النضالية التي تتبعها الجماهير وتحدث عندما تنتقل في تعبيرها من الاحتجاج العادي إلى الاحتجاج الاستثنائي¹⁴، وتعني قيام الجماهير الغاضبة بعد نضالات حركتها الاجتماعية، بسلسلة من الاحتجاجات المتكررة والدائمة بذخائر من الفعل الاحتجاجي كالمظاهرات والإضرابات والاعتصامات، قصد إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي بجميع الوسائل المتاحة.

وقد شهدت المدن الجزائرية، يوم 05 أكتوبر 1988، انتفاضة شعبية على البطالة وندرة السلع الغذائية وغلاء الأسعار وتدني المستوى المعيشي، وغلق الحياة السياسية....، بعد سنوات من نضال الحركات الاجتماعية، حيث حطم الجزائريون أسواق الفلاح وقسمات المجاهدين ومؤسسات الدولة السيادية، كتعبير ورفض عن واقعهم الاجتماعي.

ج. المظاهرات السلمية:

تتضمن خروج حشود من الفاعلين في مسيرات سلمية، بتأطير حركات اجتماعية، رافعين شعارات المطالب التي صاغتها الحركة، والمظاهرات نوع من الاحتجاج، يتضمن تعبئة لفئات اجتماعية معينة أو متنوعة، " تتولى وسائل الإعلام نشر رسالتها الموجهة في المقام الأول إلى الجمهور المرجعي من صنّاع القرارات، والذين يشكلون بدورهم أهداف الاحتجاج الحقيقية. وفي سبيل إحراز النجاح، ينبغي للعملية الاحتجاجية أن تخلق محفزات إيجابية بما يكفل لها كسبُ تعاطف من يملكون مزيدا من الموارد الممكن استثمارها في ميادين اتخاذ القرارات"¹⁵.

3. عوامل اندلاع الحراك الشعبي:

يرجع اندلاع الحراك الشعبي في الجزائر يوم 22 فيفري 2019، إلى عدة عوامل، تعبر عن مجموع النضالات التي خاضها الجزائريون ضمن حركات اجتماعية متعددة، ولأسباب مختلفة، دفعتهم للنضال من أجل تحقيق المطالب التي رافعوا وطالبوا لتحقيقها ولعل أبرزها:

1.3 العوامل السياسية:

بعد إعلان الرئيس بوتفليقة عبد العزيز يوم 10 فيفري 2019، ترشحه لعهدة رئاسية خامسة، للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها سنة 2019، السبب المباشر لاندلاع الحراك الشعبي، وهو ما أثار غضب الجماهير التي اغتنمت فرصة سياسية ثمينة أتاحت لها، للتعبير عن عدم رضاهم عن ترشح رئيس مريض، حيث خرجت الحشود الغاضبة، مطالبة بالتغيير السلمي، خلال "ثلاث أيام احتجاجية:

1. تظاهرات الجمعة...، 2. تظاهرات الأحد...، 3. تظاهرات الثلاثاء"¹⁶، وقد طالب المحتجون برحيل الطبقة السياسية، من حكومة وشخصيات سياسية وأحزاب، لذلك، فقد تم اختيار يوم الجمعة، وهو يوم عطلة، للاحتجاج، حيث نظمت المسيرات ذات العدد الكبير للمحتجين بعد تأدية صلاة الجمعة، أما تظاهرات يوم الأحد، فقد تم تنظيمها من طرف عدة إطارات وشخصيات من الأحزاب والجمعيات، وكان مجالها نشاطها الجزائر العاصمة¹⁷، ولم تكن أعداد المحتجين ذات كثافة كبيرة، بسبب عمل الجزائريين، أما تظاهرات يوم الثلاثاء، فقد نظمتها الأسرة الجامعية من طلبة وأساتذة، وهو يعد "ثاني أقوى حراك شعبي منظم، نظرا لبنيته وطبيعة مناضليه"¹⁸.

في هذا السياق، يبدو أن ممارسة الحراك الاحتجاجي داخل الفضاء العمومي، تعبير عن عجز النسق السياسي في إقناع المواطنين والتكفل بمطالبهم.¹⁹

2.3 العوامل الاجتماعية:

يعبر الحراك الاحتجاجي عن "أزمة مجتمعية عميقة، تغذيها مشاريع التنمية وفشل السياسات الحضرية...، وهامشية مجالية تؤدي إلى تركيز الأنشطة والخدمات في المركز، وانعدامها في الأطراف"²⁰. كانت اتجاهات الفعل الاحتجاجي تنمو لممارسة الضغط على النسق السياسي حتى يستجيب لطموحات الفاعلين الاجتماعيين ولتحقيق مطالبهم، خاصة وأن الفعل الاحتجاجي قد تعزز بزيادة حالة الاستياء الشعبي في المجتمع الجزائري نتيجة الواقع الاجتماعي الصعب، وارتبط ذلك الفعل بشكل خاص بفكرة الجيل، الذي اعتبره كارل مائهايم "جماعة متماسكة" من حيث التفكير والأهداف والطموحات وتحديد الخصم، ونقصد هنا جيل الاستقلال، الذي ورث بعد فترة الحرب التحريرية، أوضاعا اجتماعية واقتصادية متردية، وهو نفس الجيل الذي ارتبط بعدة أحداث في الجزائر، وكان شاهدا عليها، وفعلا فيها، والتي أدت إلى بروز ظواهر اجتماعية جديدة كالسرب المدرسي والهجرة نحو أوروبا في قوارب الموت والفوارق الاجتماعية بين الطبقات....

3.3 العوامل الاقتصادية:

أثر الوضع الاقتصادي على استقرار المجتمع الجزائري منذ افتتاح الاستقلال الوطني، حيث ورثت الجزائر وضعاً اقتصادياً صعباً، عاجلته بعدة برامج تنموية، ومع بروز عدة اختلالات في الاقتصاد بعدما "نفشت" فيه مظاهر التضخم والإفلاس وانعدمت فيه روح التنافسية"²¹، وتحوله من منتج إلى مستهلك، وهو ما أثر على الوضع الاجتماعي والاقتصادي ككل، فبرزت عدة أزمات اقتصادية كأزمة 1986، و1994، و2011، و2014، وهو ما دفع بعديد الفئات الاجتماعية المتذمرة، للتعبير عن رفضها لواقعها الاجتماعي والاقتصادي المزري، من خلال الحركات الاجتماعية الاحتجاجية والتي مست جميع الفئات المجتمعية.

4. خصائص الحراك الشعبي:

تفرد الحراك الشعبي في الجزائر بعدة خصائص، جعلته لا يشبه أي حراك شعبي آخر في العالم العربي، وهو راجع من جهة لخصوصية الشعب الجزائري، الذي اتصف بنموذج حركته الاجتماعية الاحتجاجية، طيلة عقود من الزمن، لاسيما وأن ثورته التحريرية التي اندلعت في 01 نوفمبر 1954، تعد من أكبر الثورات الاجتماعية في القرن العشرين، ومن أبرز الحركات الاجتماعية التي قادها ضد النير الاستعماري، وحرر بها الإنسان والتراب، لذلك، فإن الحراك الشعبي في الجزائر، كامتداد للحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي عرفت الجزائر، قد تميز بعدة خصائص، منها أنه:

- حراك شعبي سلمي؛
- حركة اجتماعية مدنية؛
- حراك شعبي فتوي ومتضامن؛
- ضخامة الفاعلين المحتجين؛
- المفاجأة والتدرج في طرح مطالب التغيير؛
- حراك شعبي وطني؛

- حراك شعبي دون قيادة؛
- الثقة في المؤسسة العسكرية.

5. الحراك الشعبي كفعل احتجاجي:

شهدت المدن الجزائرية كفضاءات للفعل الاحتجاجي منذ انطلاق الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019، تناميا تدريجيا في ارتفاع أعداد المحتجين من جميع الفئات الاجتماعية، بعد كسر حاجز الخوف وبرز ملامح حركة احتجاجية سلمية، تتجنب طابع المواجهة والعنف، لذلك، فقد تعددت الأشكال النضالية للفعل الاحتجاجي للمحتجين خلال الحراك الشعبي، والتي منها:

1.5 البعد الرمزي للفعل الاحتجاجي:

استخدم المحتجون الرموز في التعبير الاحتجاجي خلال المظاهرات ورفع الياфاطات واللافتات، كرفع صور الشهداء، والإشارة إلى الوقت للدلالة على انتهاء الفترة الرئاسية للرئيس، حضور المجاهدين في المسيرات الاحتجاجية، توزيع الرايات الوطنية، كرمز للوحدة والسيادة الوطنية، وتوزيع الورود على أعوان الشرطة، للدلالة على سلمية التظاهر والأخوة بين أفراد الشعب الجزائري.

2.5 التظاهر في الشوارع والساحات العامة:

تميز الحراك الشعبي بقدرته على حشد المحتجين في الساحات العامة والطرق، بعد المسيرات الشعبية، وكذا تعبئة الرأي العام، لممارسة الضغوط على صانع القرار. لذلك، تعد المظاهرة، أحد أساليب الحركة الاجتماعية للاحتجاج، وهي تعبير جماعي للفاعلين الاجتماعيين عن رفضهم وسخطهم لواقعهم، وهي تشير "إلى تأكيد جماعي لوجود سياسي، متحرر بشكل أو بآخر من مراقبة سلطة الدولة. وهي تهدد، سواء كانت عفوية أو منظمة، الأقدنية المؤسساتية وهدوء النظام العام".²²

3.5 استخدام وسائل التواصل الاجتماعي:

يطلق الاحتجاج عادة "عملية إقناع غير مباشر تلعب فيها وسائل الإعلام والأطراف الفاعلة ذات النفوذ دور الوساطة"²³، لذلك استغل الحراك الشعبي وسائل التواصل الاجتماعي، كوسائل داعمة للاحتجاج،

لاسيما وأنها تحظى بشعبية وتفاعل كبيرين لدى الجمهور خاصة فئة الشباب، من خلال بث الفيديوهات القصيرة والرسائل الصوتية والمكتوبة، والتي تعبر ولو بطريقة ساخرة عن الفعل الاحتجاجي.

4.5 رفع الأعلام الوطنية واللافتات والياфطات في المسيرات واستخدام الجداريات:

تعد إحدى ذخائر الفعل الاحتجاجي، لما لها من رمزية في المخيال الاجتماعي الجزائري وكرمز للوحدة الوطنية، كما تنوعت الكتابات والرسائل الموجهة من طرف المحتجين، المعبرة عن مطالبهم في التغيير السلمي.

5.5 ابتكار الفعل الاحتجاجي:

لم تخل ممارسات الفاعلين الاجتماعيين من ابتكار أساليب جديدة للاحتجاج خلال الحراك الشعبي، كاستخدام الجداريات الكبيرة واحتلال المباني ذات الطابع العالية، وتنظيف الشوارع بعد التظاهر، والأكل الجماعي (التويّزة)، وهي ممارسات لها بعد تاريخي، ومبتكرة في النضال الاحتجاجي الجزائري، لاسيما وأن تجارب الحركات الاحتجاجية يمكن نقلها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما أن هذه الممارسات تساعد على التنشئة الاجتماعية لأجيال الحركات الاحتجاجية، فالتنشئة الاجتماعية في "إطار الأساليب الاحتجاجية ليست مجرد مسألة فعل انعكاسي أعمى، وإنما تمثل عملية تعلم نقدية".²⁴

6. المؤسسة العسكرية في الجزائر

1.6 ماهية المؤسسة العسكرية:

المؤسسة العسكرية، هي إحدى مؤسسات الدولة مكلفة بمسألة الدفاع وحماية مصالحها الحيوية، وتضم أفراد القوات المسلحة من العاملين والمتقاعدين، عسكريين ومدنيين. وهي تعمل في وقت السلم خلال الظروف العادية، وفي الأزمات وعمليات حفظ السلام والحروب المعلنة²⁵، كما تنظمها مجموعة من القوانين والنظم، ومن صفاتها الرئيسية: التسلسل الهرمي، القيادة، الانضباط.²⁶

في هذا السياق، تُعزِّز المؤسسة العسكرية الجزائرية عن مجموع القوات المسلحة البرية والجوية والبحرية وسلاح الدرك الوطني والحرس الجمهوري والدوائر والمديريات التابعة لوزارة الدفاع الوطني وأركان الجيش الوطني الشعبي، والتي تُكوِّن **الجيش الوطني الشعبي**، سليل جيش التحرير الوطني الذي قاد ثورة تحريرية ضد الاحتلال الفرنسي استمرت قرابة ثماني سنوات (1954-1962)، انتهت بافتكاك الاستقلال الوطني يوم 05 جويلية 1962.

غداة تنصيب أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال في 29 سبتمبر 1962، وتشكيل أعضائها، شرع الجيش الوطني الشعبي بعد تحويره يوم 04 أوت 1962، في الجهد الوطني لإعادة تنظيم الأمن والمحافظة عليه والمساهمة في تنظيم شؤون الدولة وإصلاح ما خربته القوات الاستعمارية الفرنسية، في هذا الاتجاه، ساهم الجيش الوطني الشعبي، بما يملكه من إمكانيات بشرية ومادية في النهوض بالمجتمع من مخلفات الحرب لاسيما من الجانب الاجتماعي والاقتصادي.²⁷

2.6 مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية:

تحددت مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية، كقوة وطنية فاعلة، وفقا لأحكام الدستور الجزائري، والذي نص على:

أ. دستور 1963:

تم الاستفتاء والمصادقة على مشروع أول دستور جزائري، في 08 ماي 1963، ويعد أول دستور للجزائر المستقلة، التي خرجت من أتون حرب تحريرية خلفت مآسي اجتماعية ودمارا اقتصاديا، وقد كان الجيش الوطني الشعبي القوة الوحيدة المنظمة التي تستطيع تقديم المساعدة الفورية والمستعجلة، بما يملكه من إمكانيات بشرية ومادية، فقد ورد في مقدمة دستور 1963 "أن الجيش الوطني الشعبي... سيظل هذا الجيش مسهما في خدمة الشعب، ساهرا على النشاط السياسي داخل إطار الحزب، عاملا على تشييد الأنظمة الجديدة الاقتصادية منها والاجتماعية للبلاد".²⁸

ب. دستور 1976:

" تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي، ... في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته، والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها، وحماية مجالها الجوي ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها... باعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد وتشديد الاشتراكية".²⁹

ج. دستور 1989:

بعد انتفاضة 05 أكتوبر 1988، انسحب الجيش الوطني الشعبي من الحزب والحياة السياسية عموماً، والتزم بتنفيذ مهامه الدستورية الجديدة وفقاً للدستور: "تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية. كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية"³⁰.

د. دستور 1996:

تم تعديل دستور 1989، بعد الأزمة السياسية والأمنية التي عرفت البلاد، أما مهام الجيش الوطني الشعبي فلم تتغير حسبما جاء في المادة 25.

هـ. دستور 2016:

نصت المادة 28 من دستور 2016³¹، على نفس المهام للجيش الوطني الشعبي التي وردت في دستوري 1989 و1996.

و. دستور 2020:

بعد خروج ملايين الجزائريين في مسيرات الحراك الشعبي لمدة تسعة أشهر، وبعد إجراء الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019، تم تعديل دستور سنة 2016، حيث حددت فيه مهام الجيش الوطني

الشعبي مثلما ورد في دستور 2016، مع إضافة: "يتولى الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن المصالح الحيوية والاستراتيجية للبلاد طبقاً لأحكام الدستور"³².

7. موقف المؤسسة العسكرية من الحراك الشعبي

1.7 موقف المؤسسة العسكرية

عبر الحراك الشعبي في الجزائر عن توتر في العلاقة القائمة بين المجتمع والنسق السياسي للدولة، الذي فقد الشعب ثقته فيه، بعد ترشح رئيس الجمهورية لعهد رئاسية جديدة، واعتبر ذلك استفزازاً لمشاعره وحقه الديمقراطي في التداول على الحكم، لذلك رفع الشعب في حراكه الشعبي شعارات تطالب بالتغيير، كشعار "تروحو قاع" أي "ترحلوا جميعاً"، ويقصد بهم الرئيس والحكومة.

في هذا الشأن، ترقبت مختلف مكونات المجتمع الجزائري موقف المؤسسة العسكرية من الحراك الشعبي، والتي تعد أهم مكون في النسق الأمني للدولة، لذلك كان موقفها ثابتاً، ولا يخرج عن إطار مهامه الدستورية كونه يخدم مصالح الشعب الجزائري³³، بالنظر للعلاقة التي تربطها به، فقد كان موقفاً مترثاً ومتربحاً لمسيرات الحراك، لا سيما أن تلك المسيرات الشعبية الضخمة، أفرزت متغير جديد وهو متغير "الأمن"، من خلال ضرورة الحفاظ على أرواح المحتجين والممتلكات ومؤسسات الدولة، ومن جهة أخرى، فإن الجيش الوطني الشعبي يخضع لقيادة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، وبحكم طبيعة مهامه الدستورية، لا يمكن له أن يكون فاعلاً في الاحتجاج ضد قائده، بل يراقب الوضع الداخلي والخارجي الذي يهدد الوحدة والسلامة الترابية للبلاد.

رغم اقتراح المؤسسة العسكرية منذ تاريخ 18 مارس 2019 عدة حلول للخروج من الأزمة، حفاظاً على الأمن والسلم الاجتماعي، لكن وأمام عدم الاستجابة لهذا المسعى الدستوري، كان "الموقف التاريخي المشرف للجيش الوطني الشعبي الذي انحاز منذ البداية لإرادة الشعب ووفى بتعهداته حياله وحيال الوطن، فرافق مسيراته وضمن سلميتها"³⁴. لقد عبرت المؤسسة العسكرية عن موقفها من الحراك، من خلال:

- **تأييد المطالب الشعبية المشروعة**، فبعد أسابيع قليلة من انطلاق الحراك، ووفقاً لمهامه الدستورية، وإيماناً برسائله النوفمبرية، بارك الجيش الوطني الشعبي المسيرات السلمية للجزائريين في حراكهم الشعبي، وأكد

"تأييده التام لمطالب الشعب المشروعة وسانده انطلاقا من قناعاته النابعة من تمسكه بالشرعية الدستورية.

ولقد بارك الشعب الجزائري هذا المسعى وثمنه".³⁵

- اقتراح الحلول للخروج من الأزمة السياسية، وتجنّب البلاد الوقوع في أزمة عقد التسعينات، إذ "يأتي

الحل القاضي بتطبيق المادة 102 من الدستور الذي اقترحه الجيش الوطني الشعبي في إطار المهام التي يخولها

له الدستور طبقا لمادته 28، ينسجم تماما مع المطالب الشرعية التي عبر عنها الشعب الجزائري".³⁶

- طلب تفعيل مواد الدستور 7 و 8 و 102، بعد اقتراح الحلول للخروج من الأزمة السياسية للبلاد، وفي

ظل عدم الاستجابة لذلك المسعى، أكد الجيش الوطني الشعبي وبحكم مهامه الدستورية، أنه يعتبر مصلحة

الشعب أولى من كل المصالح، ووجب التوجه لتفعيل المواد السالفة الذكر.³⁷

- التمسك بالشرعية الدستورية، من خلال رفض المؤسسة العسكرية حل المؤسسات الدستورية للدولة

والسهر على بقائها قيد العمل المؤسسي، في هذا الصدد، فإن طلب الجيش الوطني الشعبي، تفعيل مواد

الدستور للخروج من الأزمة، "ينسجم تماما مع المطالب الشرعية التي عبر عنها الشعب الجزائري صراحة،

لإدراكه أن الحل المقترح كفيل بأن يحول دون الوقوع في فراغ مؤسسي".³⁸

- التنظيم الأمني للحراك الشعبي، وحمايته من اختراق صفوفه بشعارات ولافتات مشبوهة، لتحريف

مطالب الشعب في التغيير السلمي، حيث بذل الجيش الوطني الشعبي جهدا كبيرا لحماية المسيرات الشعبية

و"قطع الطريق في وجه المغامرين الذين يسعون لتنفيذ مخطط على جبهات عدة، يهدف في نهاية المطاف

إلى الإيقاع ببلادنا في أتون الفوضى والاختلال"³⁹، خاصة وأن الأسلاك الأمنية حجزت عددا من قطع

الأسلحة البيضاء والقنابل المسيلة للدموع وغيرها.

- الالتزام بحماية الشعب والبلاد، ضد جميع الأخطار التي تهدق بهما، بعد خروج المسيرات الشعبية

بالملايين مطالبة بالتغيير السلمي، وهو ما شكل عبئا إضافيا للأسلاك الأمنية لحماية المتظاهرين وكشف

العملاء والمخربين، في هذا الصدد أدرك الشعب الجزائري حسب ما ورد في افتتاحية مجلة الجيش، مدى

حرص المؤسسة العسكرية على أداء مهامها الموكلة، خاصة ما تعلق بالدفاع عن الوطن وترايه ووحدة شعبه.⁴⁰

- **ضمان تحقيق مطلب العدالة**، الذي رفعه الشعب الجزائري، في مسيراته السلمية خلال الحراك الشعبي، وهو يعبر عن احتجاج الفاعلين الاجتماعيين ضد ممارسات الفساد الذي شمل عدة مجالات، في هذا السياق، قدمت المؤسسة العسكرية "الضمانات الكافية وتعهدت بمرافقة جهاز العدالة في أداء مهامها النبيلة".⁴¹

- **الدعوة للحوار النزيه**، مع جميع الشركاء الاجتماعيين والسياسيين، دون إقصاء أي فاعل، مع استحضار التجربة المأساوية التي مر بها الشعب الجزائري خلال عقد التسعينات والتي أدت إلى المأساة الوطنية، وراح ضحيتها آلاف الأبرياء، لذلك، فقد أكد الجيش الوطني الشعبي أن مصلحة البلاد تستوجب التوجه إلى الحوار الموضوعي والمفيد، قصد البحث عن حلول لتجنيب تعقيد وضع بلادنا⁴²، ولإجراء انتخابات رئاسية شفافة وديمقراطية، تلي مطالب الحراك في التغيير السلمي، وتبني مؤسسات الدولة الديمقراطية، وتجنب البلاد الفراغ الدستوري.

- **الإشراف على تحقيق تجسيد الإرادة الشعبية**، لانتخاب رئيس الجمهورية يوم 12 ديسمبر 2019، حيث "استبشر الشعب خيرا بالضمانات غير المسبوقة المقدمة بشأن سير العملية الانتخابية برمتها، وتأكد بأنها ستجرى في شفافية وفي أجواء من الحرية والديمقراطية والتنافس الشريف".⁴³

- **تعزيز الرابطة جيش/أمة، وترسيخ الصورة الذهنية للمؤسسة العسكرية لدى الشعب الجزائري**، من خلال الالتزام بالمهام الدستورية الدائمة للجيش الوطني الشعبي، واحترام حق الشعب وإرادته في التغيير السلمي ومساندتها له، "فالعلاقة التي تربط الشعب الجزائري بجيشه، تعززت في السنوات الأخيرة وازدادت وثوقا وصلابة، بشكل لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتأثر بنعيق أصوات تحاول عبثا المساس بها وزعزعتها".⁴⁴

2.7 أثر الحراك الشعبي على النسق الأمني:

تعد "الإيديولوجيات والذخائر والبني موارد مادية وثقافية للفعل"⁴⁵ الاحتجاجي، وقد شكلت في الجزائر التيارات الفكرية والدينية والثقافية، ذخيرة هامة للفعل الاحتجاجي وللتعبئة الجماهيرية ضمن حركات اجتماعية متعددة وبمطالب مختلفة، تعبر عن الواقع الاجتماعي للجزائريين، من خلال وقفات ومسيرات ومظاهرات احتجاجية في الشوارع والساحات بالمدن والقرى، وهو ما شكل تحديا أمنيا للتحكم في آلاف المحتجين لاسيما وأن العديد من الاحتجاجات شهدت أعمال عنف وتخریب للممتلكات العامة والخاصة، لذلك، "يعد التنظيم الأمني قضية ذات أهمية خاصة لفهم العلاقة بين الحركات الاجتماعية والدولة".⁴⁶

في هذا السياق، يعد الحراك الشعبي في الجزائر، أنموذج للفعل الاحتجاجي الجمعي، وتحولا نوعيا في نوع الحركات الاجتماعية، التي ناضلت لعدة عقود لنيل المطالب وإحداث التغيير السلمي، وقد استغل الجزائريون الفرصة السياسية التي أتاحت لهم، لرفض إعلان الرئيس ترشحه لعهد رئاسية خامسة، وهو ما دفع بملايين الجزائريين للخروج في مسيرات سلمية، وبأشكال نضالية متعددة، ساهمت فيها، تجربتهم التاريخية من التعبئة ودورات الاحتجاج، ضمن عديد الحركات الاجتماعية الاحتجاجية.

من جهة أخرى، فإن خروج الملايين من الجزائريين خلال الحراك الشعبي، يعد تحديا أمنيا لإدارة الحشود الغاضبة ولتأمين الممتلكات العامة والخاصة، ولرصد أي انفلات أو اختراق أمني من الجهات الأجنبية المتربصة بالجزائر، لاسيما والتجربة التونسية والسورية اللبينة خلال الربيع العربي، مازالت شاهدة على مستوى التدخل الأجنبي في انتفاضة الشعوب.

في هذا السياق، يمكن رصد أثر الحراك الشعبي على النسق الأمني بالجزائر، من خلال العناصر الآتية:

- القدرة على التحكم في الحشود، الغاضبة والمتعددة الفئات والأعمار، والمعبرة عن سخطها الاجتماعي والسياسي، في عدة أشكال نضالية، للمطالبة بالتغيير السلمي والحفاظ على الوئام الاجتماعي الذي يسمح "بوجود نظام وانسجام - هو في أساس طبيعته ونواته- يتطور بوصفه شكلا ومضمونا للحياة

الجماعية"⁴⁷، وقد ساعد الأجهزة الأمنية، أوامر الجيش الوطني الشعبي بعدم التعرض للمحتجين في أرواحهم ودمائهم، تجربتها المتراكمة في التعامل مع الاحتجاجات الشعبية طيلة عقود، وهو ما أكسبها خبرة لازمة للتعامل معها، وتجنب استعمال العنف، حيث "واجه المتظاهرون في الجزائر أجهزة أمنية قوية ومدرّبة تدريباً متطوراً على فنون السيطرة على الجمهور"⁴⁸.

- **التنظيم الأمني للحشود ومسيراتهم**، ذلك أن الأعداد الكبيرة للمحتجين والتي تفوق بمئات المرات أعداد قوات حفظ النظام، يستدعي تنظيماً أمنياً محكماً لتلك الحشود، إذ "يشكل منطق الأعداد أساساً للعديد من الأنماط الاحتجاجية، وكما ذكر ديناردو، فإن حجم تظاهرات المعارضين يؤثر على نظام الحكم بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وأن قدرة نظام الحكم على السيطرة على الحشود من شأنها أن تتراجع لا محالة مع تنامي أعدادهم"⁴⁹، وحفاظاً على الأمن العمومي، فقد سجلت المديرية العامة للأمن الوطني "يوم 22 فيفري 2019 توقيف 41 شخص، للإخلال بالنظام العام والاعتداء على القوة العمومية وتخطيط الممتلكات"⁵⁰.

- **الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة**، خلال مسيرات المحتجين الضخمة في الشوارع والساحات العامة، والتي تعد "واحدة من أهم الأساليب المقصود منها إظهار القوة العددية الكامنة خلف الاحتجاج"⁵¹، والتي يتخللها أحياناً مصادمات مع قوات حفظ النظام، فيلجأ المحتجون لأعمال الشغب لجذب الانتباه واهتمام وسائل الإعلام، من خلال تدمير وتكسير الممتلكات العامة والخاصة كأسلوب احتجاجي، باستغلال القوة العددية للمحتجين، ذلك أنه "إلى جانب منطق الأعداد، لا بد أن نضع في الحسبان منطق إلحاق الأضرار المادية"⁵²، في هذا السياق، سجلت المديرية العامة للأمن الوطني في "نهاية نهار يوم الجمعة 15 مارس 2019، توقيف 75 شخص خلال عملية حفظ النظام ببعض أحياء الجزائر العاصمة، على إثر أحداث عنف وسرقة وتخطيط لممتلكات عامة وخاصة. كما سجلت أيضاً خلال هذه العملية، إصابة 11 شرطي بجروح خفيفة"⁵³.

- **الحفاظ على الأمن المجتمعي**، من عمليات الاختراق من بعض العناصر الخارجية، التي حاولت استهداف المحتجين بالاغتيالات واتهام الدولة بارتكاب جرائم القمع والقتل، مثلما جرى في عدة بلدان

عربية، التي عرفت ثورات الربيع العربي، في هذا الصدد، تم "تحديد هوية أجنب، ثم توقيفهم والكشف عن مخططاتهم، ممن جاءوا خصيصا لإذكاء التوترات ودفع الشباب للجوء إلى أنماط متطرفة في التعبير، قصد استغلال صورهم عبر وسائل الإعلام وعلى مواقع التواصل الاجتماعي"⁵⁴، بنية إلحاق الضرر بالمحتجين وارتكاب أفعال تمس بالأمن العمومي، كما أوقفت المصالح الأمنية "مجموعة إرهابية مدججة بالأسلحة والذخيرة، والتي كانت تخطط للقيام بأعمال إجرامية ضد المواطنين، مستغلة الكثافة البشرية الناجمة عن التعبئة"⁵⁵.

- حماية الأمن الداخلي للبلاد من الفوضى والعنف، باستعمال الأخبار الكاذبة (FAKENEWS)، التي يقصد بها " المعلومات المضللة أو المبالغ فيها أو المشوهة بشكل متعمد ومكتوبة وفقا لقواعد الصحافة التقليدية، وتهدف إلى خلق حالات من الاضطراب أو إثارة الشكوك أو إنتاج ردود أفعال بأشكال مختلفة. يرتبط التأثير الكبير للأخبار المزيفة بالانتشار الواسع والتأثير المضاعف الذي يوفره الانترنت"⁵⁶، لاسيما عبر منصات التواصل الاجتماعي، التي لها تأثير واضح على حياة الناس في العالم، في هذا الصدد، "فهم المهتمون بنظريات الاتصال أن تصميم وسائل الاتصال لديه غالبا تأثير بالغ في البنية الاجتماعية والممارسات البشرية"⁵⁷ وتوجيهها لممارسة الفعل الاحتجاجي، لذلك، و"في الآونة الأخيرة، لم يتركز الاهتمام بالشبكات الاجتماعية على عملية تضخيمها، بل على استخدامها في إطار التعبئة الاجتماعية أو الحركات الاجتماعية، واللذين حددهما تشارلز تلي، كشكل خاص من أشكال الفعل الجمعي الذي ظهر كنتيجة لهذه العملية"⁵⁸.

في هذا السياق، هناك علاقة متبادلة بين تطور الإعلام واستخدامه، "فكلما ازداد عدد وسائل الإعلام، ازداد احتمال العثور على وسائل للتعبير عن الرموز العدوانية... وكلما ازدادت كثافة الرموز العدوانية التي يتم إيصالها عبر وسائل الاتصال المذكورة، ازداد احتمال انتباه الناس إليها والتأثر بها، وكلما ازداد عدد الذين تستهدفهم وسائل الإعلام، ازدادت نسبة الساخطين الذين من المحتمل أن تصل إليهم تلك الرسائل"⁵⁹.

في هذا الصدد، نوهت المديرية العامة للأمن الوطني، رواد وسائل التواصل بضرورة الحيطة عند مشاركة الصور والفيديوهات القديمة، التي تهدف لتضليل الرأي العام، لاسيما ما تعلق بالأخبار الكاذبة (FAKENEWS)⁶⁰، كما تم "رصد بتاريخ 20/06/2019 عدة منشورات تحريضية نشرت على نطاق واسع على شبكة التواصل الاجتماعي فابيسبوك، تتضمن معلومات وبيانات مغلوطة منسوبة للأمن الوطني، وتتضمن أيضا مناشير أخرى، صور وفيديوهات وتعليقات مسيئة من شأنها المساس بالوحدة الوطنية والتأثير على معنويات الأفراد"⁶¹، حيث تمكنت فرقة الشرطة القضائية لأمن ولاية الطارف، من توقيف المشتبه وبحوزته "معدات الكترونية متطورة تستعمل في نشر الأخبار المغلوطة"⁶².

8. خاتمة:

ساهمت عوامل عديدة في اندلاع الحراك الشعبي في الجزائر، منها التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي أدت إلى الاحتقان والغضب الاجتماعي، الذي أثر على مشاعر الجزائريين ودفعهم للخروج في احتجاجات متكررة منذ عقود، كان أهمها حراك 22 فيفري 2019، وقد مست تلك الاحتجاجات جميع فئات المجتمع، ووحدت هدفهم من أجل المطالبة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

في هذا الصدد، تميز الحراك الشعبي، بعدة خصائص، منها أنه حركة اجتماعية سلمية ومدنية، وأنه حراك شعبي فتوي ومتضامن، مع ضخامة أعداد المحتجين، وقد اتخذ مبدأ المفاجأة والتدرج في طرح مطالب التغيير، كما عبر من جهة أخرى على أنه حراك شعبي وطني ودون قيادة، وقد وضع ثقته في المؤسسة العسكرية لتحقيق مطالبه المرفوعة، لأجل ذلك، فقد تعددت أشكال نضال الفاعلين الاجتماعيين خلال مسيرات الحراك، من التظاهر في الشوارع والساحات العامة بالمسيرات الشعبية، إلى استخدام البعد الرمزي خلال ممارسة الفعل الاحتجاجي كرفع صور الشهداء واستعمال تعابير ذات رسائل وطنية، مدعومة برفع الأعلام الوطنية واللافتات والياфطات في الشوارع واستخدام الجداريات، وبث ذلك كله في رسائل قصيرة وعلى المباشر في وسائل التواصل الاجتماعي، مع ابتكار أنماط احتجاجية جديدة، بهدف الضغط على النسق السياسي.

لقد عبر الحراك الشعبي في الجزائر كفعل احتجاجي، عن توتر في العلاقة القائمة بين المجتمع والدولة، لذلك، رفع الشعب في حراكه عدة مطالب أهمها رحيل الحكومة والمسؤولين المتسببين في الفساد السياسي ونهب المال العام وتقديمهم للعدالة، وهو المطلب الذي دعمته المؤسسة العسكرية بعد مساندتها للهبة الشعبية، والتي بها تعززت الثقة في الجيش الوطني الشعبي وترسخت عنه صورة ذهنية جيدة.

من جهة أخرى، كان للحراك الشعبي أثر على النسق الأمني، من حيث القدرة على التحكم في الحشود الغاضبة، وتنظيمها أمنيا خلال المسيرات، وضمان عدم اعتداء المحتجين على الممتلكات العامة والخاصة، مع الحفاظ على الأمن المجتمعي من الاختراق الأجنبي، من بعض العناصر الخارجية، التي حاولت استهداف المحتجين في أرواحهم، من خلال الاغتيالات واتهام الدولة بارتكاب جرائم القمع والقتل، وكذا زعزعة الأمن الداخلي للبلاد لنشر الفوضى والعنف، باستعمال الأخبار الكاذبة وبثها عبر منصات التواصل الاجتماعي.

من هذا المنظور، تبقى الاحتجاجات في الجزائر في مرحلة ما بعد الحراك الشعبي، كفعل اجتماعي عفوي أو كممارسة لفاعلين اجتماعيين بخلفيات سوسيو سياسية، وكظاهرة متجددة ومؤثرة على أنساق المجتمع (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والأمني)، تهدف لتحقيق التغيير المنشود لواقع الفاعلين الاجتماعيين، كما يبقى لطبيعة العلاقة بين الفاعل الرسمي (السلطة/الدولة) والمجتمع، دور في بروز الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر.

9. الهوامش:

- ¹ سبيلا، مُجّد والهرموزي، نوح، موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة عربي/انكليزي/فرنسي/عربي، منشورات المتوسط، إيطاليا، الطبعة الأولى، 2017، ص 200.
- ² بدوي، أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انكليزي - فرنسي - عربي، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة منقحة، 1982، ص 320.
- ³ مُجّد الأمين أحمد عبد مرزوك، مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي (الاعتماد المتبادل)، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، 2020، ص 104.
- ⁴ المرجع نفسه، ص 105.
- ⁵ عبد القادر بوعرفة، الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 01، العدد 07، الجزائر، 2019، ص 14.
- ⁶ مريم زان، الحراك الشعبي في الجزائر وموقف النخبة المثقفة، الجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 3، السنة 2021، ص 685.
- ⁷ عمرو الشوبكي، مقدمة الطبعة الثانية، في عمرو الشوبكي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: (مصر- المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سورية-الأردن)، بيروت، الطبعة الثانية، 2014، ص 41.
- ⁸ - Tilly, Charles, **From Mobilization to Revolution**, New York USA, New bery Award Reeords, First Edition, 1978, p, 09.
- ⁹ بودون، ريمون وفرانسوا بوريكو، ترجمة سليم حداد، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 1986، ص ص 269، 270.
- ¹⁰ غيث، مُجّد عاطف، قاموس علم الاجتماع، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص 394.
- ¹¹ مريم زان، المرجع السابق، ص 686.
- ¹² بيشو، سيسيل وآخرون، ترجمة عمر الشافعي، قاموس الحركات الاجتماعية، مصر، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الطبعة الأولى، 2017، ص 45.
- ¹³ المرجع نفسه، ص 47.
- ¹⁴ المرجع نفسه، ص 109.

- ¹⁵ دوناتيللا، ديلا بورتا وماريو ديان، ترجمة نيرة مُجد صبري، الحركات الاجتماعية مقدمة، المملكة المتحدة، مؤسسة هنداي سي آي سي، 2019، ص 230.
- ¹⁶ عبد القادر بوعرفة، المرجع السابق، ص 15.
- ¹⁷ المرجع نفسه، ص 15.
- ¹⁸ نفسه.
- ¹⁹ الطاهر سعود وعبد الحليم مهورباشة، المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي، مقارنة سوسولوجية، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 5، العدد 18، خريف 2016، ص 96.
- ²⁰ المرجع نفسه، ص 94.
- ²¹ بوشلوش، طاهر مُجد، التحولات الاجتماعية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999) دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي، الجزائر، دار بن مرابط للنشر والتوزيع، ط 1، 2008، ص 190.
- ²² فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة مُجد عرب صاصيلا، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998، ص 342.
- ²³ دوناتيللا، ديلا بورتا وماريو ديان، المرجع السابق، ص 230.
- ²⁴ المرجع نفسه، ص 253.
- ²⁵ جوزيف سويتزر وآخرون، إدارة المؤسسات العسكرية النظرية والتطبيق، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2016، ص 11.
- ²⁶ - Un Comite D'officiers De Toutes Armes, *Nouveau Dictionnaire Militaire*, Librairie Militaire De L. Baudoin, Paris, 1892, (Digitized by the Internet Archive in 2010 with funding from University of Ottawa), p.426.
- ²⁷ موقع وزارة الدفاع الوطني <https://www.mdn.dz/>، تم زيارة الموقع يوم 01 جوان 2024، على الساعة: 18:00.
- ²⁸ دستور الجزائر لسنة 1963، المؤرخ في 10 سبتمبر 1963، الجريدة الرسمية رقم 64، لسنة 1963. ص 888.
- ²⁹ دستور الجزائر لسنة 1976، المؤرخ في 24 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية رقم 94، لسنة 1976. ص 1307.
- ³⁰ دستور الجزائر لسنة 1989، المؤرخ في 01 مارس 1989، الجريدة الرسمية رقم 09، لسنة 1989. ص 238.

³¹ المرجع نفسه، ص 09.

³² دستور الجزائر لسنة 2020، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية رقم 82، لسنة 2020، ص 11.

³³ هيئة التحرير، لا صوت يعلو فوق صوت الشعب، الجزائر، (مجلة الجيش)، عدد 669، أبريل 2019، ص 01.

³⁴ هيئة التحرير، تأمين حاضِر الجزائر ومستقبلها، الجزائر، (مجلة الجيش)، عدد 675، أكتوبر 2019، ص 01.

³⁵ هيئة التحرير، لا صوت يعلو فوق ...، ص 01.

³⁶ نفسه.

³⁷ نفسه.

³⁸ نفسه.

³⁹ نفسه.

⁴⁰ هيئة التحرير، ضرورة استنهاض الهمم، الجزائر، (مجلة الجيش)، عدد 673، أوت 2019، ص 01.

⁴¹ هيئة التحرير، التبصر والحكمة لإجهاض كل الدسائس، الجزائر، (مجلة الجيش)، عدد 670، ماي 2019، ص 01.

⁴² هيئة التحرير، على نهج الشرعية الدستورية، الجزائر، (مجلة الجيش)، عدد 671، جوان 2019، ص 01.

⁴³ هيئة التحرير، تجسيد الإرادة الشعبية، الجزائر، (مجلة الجيش)، عدد 677، ديسمبر 2019، ص 01.

⁴⁴ هيئة التحرير، لا صوت يعلو فوق...، ص 01.

⁴⁵ دوناتيللا، ديلا بورتا وماريو دياني، المرجع السابق، ص 268.

⁴⁶ المرجع نفسه، ص 269.

⁴⁷ فرديناند تونيز، تحرير جوزيه هاريس، تونيز: الجماعة والمجتمع المدني، ترجمة نائل حريزي، بيروت، المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2017، ص 345.

⁴⁸ عربي بومدين، الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول، مجلة سياسات عربية، العدد 25، مارس 2017،

ص 39. شوهدي في: <https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue025/Pages/Siyassat25->

[boumdian.pdf](https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue025/Pages/Siyassat25-boumdian.pdf)، يوم: 07/ 08/ 2024 على الساعة: 10:13.

⁴⁹ دوناتيللا، ديلا بورتا وماريو دياني، المرجع السابق، ص 235.

⁵⁰ المديرية العامة للأمن الوطني، خلية الاتصال والصحافة، بيان صحفي، يوم 22 فيفري 2019، على موقع الشرطة

الجزائرية: <https://www.algeriepolice.dz>، تم زيارة الموقع في 06 أوت 2024 على الساعة: 14:50.

⁵¹ دوناتيللا، ديلا بورتا ومااريو دياني، المرجع السابق، ص 236.

⁵² المرجع نفسه، ص 239.

⁵³ المديرية العامة للأمن الوطني، خلية الاتصال والصحافة، بيان صحفي، يوم 15 مارس 2019، على موقع الشرطة الجزائرية: <https://www.algeriepolice.dz>، تم زيارة الموقع في 06 أوت 2024 على الساعة: 14:48.

⁵⁴ المديرية العامة للأمن الوطني، خلية الاتصال والصحافة، بيان صحفي، يوم 12 أبريل 2019، على موقع الشرطة الجزائرية: <https://www.algeriepolice.dz>، تم زيارة الموقع في 06 أوت 2024 على الساعة: 14:45.

⁵⁵ المديرية العامة للأمن الوطني، خلية الاتصال والصحافة، بيان صحفي، يوم 12 أبريل 2019، على موقع الشرطة الجزائرية: <https://www.algeriepolice.dz>، تم زيارة الموقع في 06 أوت 2024 على الساعة: 14:45.

⁵⁶ - Saci Benali, *Le Hirak et les Armes Silencieuses*, Algérie, ANEP, 2021, p, 27.

⁵⁷ دارن بارني، المجتمع الشبكي، ترجمة أنور الجمعاوي، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2015، ص 69.

⁵⁸ -Muller Dit Woulkoff Estelle et Busson Marine, *La mobilisation sociale sous une nouvelle forme : enjeux et défis des réseaux sociaux*, Article publiée le 19 octobre 2021 sur le site de l'Institut d'Étude des Crises de l'Intelligence Économique et Stratégique : <https://www.iec-ies.org/post/la-mobilisation-sociale-sous-une-nouvelle-forme-enjeux-et-d%C3%A9fis-des-r%C3%A9seaux-sociaux>. Visité le 12/08/2024 à 22 :00.

⁵⁹ تيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص ص، 346، 347.

⁶⁰ المديرية العامة للأمن الوطني، خلية الاتصال والصحافة، بيان صحفي، يوم 12 أبريل 2019، على موقع الشرطة الجزائرية: <https://www.algeriepolice.dz>، تم زيارة الموقع في 06 أوت 2024 على الساعة: 14:45.

⁶¹ وكالة الأنباء الجزائرية، توقيف المشتبه تورطه في نشر بيانات مغلوطة منسوبة للأمن الوطني الجزائر، مقال بتاريخ 04 جويلية 2019، شوهده على الموقع: <https://www.aps.dz/ar/algerie/73429-2019-07-04-18-44-00>

يوم 07 أوت 2024 على الساعة 21:45 .

- ⁶² وكالة الأنباء الجزائرية، توقيف المشتبه تورطه في نشر بيانات مغلوطة منسوبة للأمن الوطني الجزائري، مقال بتاريخ 04 جويلية 2019، شوهده على الموقع: <https://www.aps.dz/ar/algerie/73429-2019-07-04-18-44-00> يوم 07 أوت 2024 على الساعة 21:45 .